

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2024/7
16 October 2024
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الثانية عشرة
مسقط، 8 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

موجز

يُستعرض في الوثيقة الوضع المعقّد للنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، وتوصف معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات المتواصلة من جراء الاحتلال والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. وتركز الوثيقة على ما تتحمله النساء والفتيات من آثار السياسات الإسرائيلية، بما فيها الأنشطة الاستيطانية المتزايدة، والتهديدات بالإخلاء وهدم المنازل، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية، وعواقب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 17 عاماً على قطاع غزة وقد اشتدّ في أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتدابيعات الحرب التي اندلعت بعد ذلك.

وتخلص الوثيقة إلى مجموعة من التوصيات تؤكد الحاجة إلى تحسين وضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة ووقف الحرب على غزة، وإلى استجابة إنسانية متكاملة شاملة لجميع الجوانب تراعي اعتبارات الجنسين في مرحلة ما بعد الحرب وتسهم في رفد التنمية المستدامة. ولجنة المرأة مدعوة إلى استعراض مضمون الوثيقة، والتوصية بنهج لدعم النساء والفتيات الفلسطينيات في المرحلة المقبلة.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	28-4 أولاً- السياق العام ونظرة شاملة
4	15-4 ألف- التطورات السياسية والأمنية الرئيسية
7	21-16 باء- آثار الاحتلال
9	28-22 جيم- الجهود الفلسطينية للنهوض بحقوق المرأة
10	45-29 ثانياً- الملامح الديمغرافية والصحية
10	33-29 ألف- الإحصاءات السكانية
12	39-34 باء- المؤشرات والاتجاهات في مجال الصحة العامة
14	45-40 جيم- العنف ضد المرأة والفتاة
16	51-46 ثالثاً- التعليم والعمل والتمثيل والمشاركة في الحياة السياسية
16	47-46 ألف- التعليم
16	48 باء- العمل
17	51-49 جيم- المشاركة والتمثيل في الحياة السياسية
18	57-52 رابعاً- استنتاجات وتوصيات

مقدمة

- 1- يُستعرض في الوثيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي المعقّد للنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، وتوصف معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات المتواصلة من جراء الاحتلال والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁾. وتركّز الوثيقة على ما تتحمّله النساء والفتيات من آثار السياسات الإسرائيلية، بما فيها الأنشطة الاستيطانية المتزايدة، والتهديدات بالإخلاء وهدم المنازل، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية، وعواقب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 17 عاماً على قطاع غزة وقد اشتد في أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب التي اندلعت بعد ذلك.
- 2- حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت غزة تواجه أزمة إنسانية طال أمدها بسبب الآثار التراكمية للحصار والهجمات العسكرية المتتالية، وتفاقت بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي المستمر. ورغم التدابير التي نفذتها حكومة فلسطين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، يستمر العنف ضد النساء والفتيات وتصبح مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. وبقي التقدم في مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الأطر الدولية بطيئاً لأسباب منها تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وانعدام إمكانية اجتماع المجلس التشريعي الفلسطيني.
- 3- ويُستعرض في هذه الوثيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات خلال فترة محددة (من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024). ويغطي التقرير أيضاً الحرب المستمرة على غزة والخسائر الهائلة التي تلحق بسكانها خارج هذه الفترة. لذلك، تُذكر في الأقسام التالية أعداد الوفيات والإصابات وغيرها من البيانات للفترة التي يغطيها التقرير، في حين يتضمن الإطار 1 بيانات عن الوفيات والإصابات اعتباراً من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الإطار 1- تداعيات أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد عام واحد

بعد مرور عام على الحرب على غزة، أفاد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بما يلي:

أدى الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل على غزة إلى مقتل نحو 42,000 فلسطيني في غزة، بمن فيهم 17,000 طفل، وإلى إصابة أكثر من 97,000 العديد منهم بإصابات دائمة، وذلك حتى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وإلى تشريد ما يقرب من مليوني شخص. وغالبية القتلى هم من الأطفال والنساء، في حين تشير التقديرات إلى بقاء نحو 10,000 جثة تحت الأنقاض ولا إمكانية لإخراجها وتحديد هويتها لتقديم بعض العزاء للأسر المكبوتة. وفي سائر أجزاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تعرّض نحو 700 فلسطيني، من بينهم 176 طفلاً، للقتل. وقتلت القوات الإسرائيلية أيضاً 986 عاملاً في مجال الرعاية الصحية وفي المجال الإنساني، من بينهم 225 من موظفي الأونروا، و126 صحفياً، كما دمرت مستشفيات ومدارس ومخيمات لاجئين، حتى أنها لم تترك مكاناً آمناً في غزة.

المصدر: OHCHR, 7 October: United Nations experts call for end of violence and accountability after year of human loss and suffering and blatant disregard for international law, 2024

(1) تستند هذه الوثيقة إلى تقرير الإسكوا الذي يصدر كل سنتين عن حالة النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة (تموز/يوليو 2022 - حزيران/يونيو 2024)، عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 و2021/5 بشأن حالة المرأة الفلسطينية ومساعدتها، وقرار الإسكوا (XXX) 330 الذي يطلب من الأمانة التنفيذية رصد وتحليل وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي. وتقدم الوثيقة أيضاً لمحة عن التقدم والانتكاس في النهوض بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان للنساء والفتيات الفلسطينيات في سياق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والحصار المفروض على غزة والحرب عليها.

أولاً- السياق العام ونظرة شاملة

4- شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تطورات كبيرة في الفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، وقوّضت الحرب وتداعيات الاحتلال حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات. ومن أهم هذه التطورات الحرب على غزة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 رداً على هجمات قامت بها جماعات فلسطينية مسلحة داخل إسرائيل واحتجازها رهائن. وبفعل هذه الحرب، تفاقمت الأزمة الإنسانية الحادة التي تعاني منها غزة أصلاً نتيجة 17 عاماً من الحصار و57 عاماً من الاحتلال.

5- وبددت الخسائر الإنسانية للحرب على غزة المكاسب القليلة التي كانت قد تحققت في مجال التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، فخيم عدم اليقين على مستقبل ملايين النساء والفتيات الفلسطينيات. وقبل اندلاع الحرب، قدّرت الأمم المتحدة أنه في عام 2023، سيحتاج نحو 2.1 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وغزة شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية، 49.2 في المائة منهم نساء⁽²⁾. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان حوالي 80 في المائة من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية⁽³⁾. ومنذ ذلك الوقت، ناهزت هذه النسبة 100 في المائة⁽⁴⁾.

6- ومع دخول الحرب شهرها التاسع، كانت المخاطر الجسيمة التي يواجهها جميع المدنيين في غزة من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية قد أُلقت بأثقل أحمالها على النساء والفتيات. وعُرفت "بالحرب على النساء" في سياقٍ من سماته أن "لا مكان آمن"⁽⁵⁾. وطالت المخاطر بوجه خاص الحوامل والمرضعات والمسنيات والمسنين ومن يعانون من حالات صحية مزمنة أو مشاكل في الصحة العقلية أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ اندلاع الحرب، ترمّلت 3,000 امرأة على الأقل أو صارت هي المسؤولة عن الأسرة⁽⁶⁾، وازدادت مع ذلك المخاطر التي يتعرضن لها. وأثرت التهديدات الأمنية الشديدة في غزة كثيراً على النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث فرضت قيود إضافية على التنقل وتزايد انعدام الأمن وكثرت المداهمات العسكرية والاعتقالات.

ألف- التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

7- في الفترة التي سبقت حرب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان الوضع السياسي والأمني في الأرض الفلسطينية المحتلة متوتراً. وتفاقم الوضع بشدة منذ ذلك اليوم الذي دخلت فيه جماعات فلسطينية مسلحة إسرائيل

(2) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), [Humanitarian needs overview: occupied Palestinian territory](#), January 2023.

(3) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), [Occupied Palestinian territory emergency appeal](#), 2023.

(4) الأونروا، ما يقرب من مليوني شخص يعتمدون على المعونة من الأونروا في الوقت الذي تدخل فيه الحرب في غزة من يومها الثاني ويزداد العنف في الضفة الغربية، 2024.

(5) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شح الموارد والخوف: تحليل قائم على النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، 2024.

(6) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للأزمة في غزة، 2024.

من غزة، ما أسفر عن مقتل 1,200 شخص تقريباً واحتجاز نحو 250 رهينة⁽⁷⁾. ورداً على هذا الفعل، أعلنت إسرائيل رسمياً الحرب على غزة، وشنت هجوماً غير مسبوق على القطاع. وأغلقت السلطات الإسرائيلية جميع المعابر إلى غزة، ومنعت دخول وخروج الأشخاص والبضائع، بما في ذلك المساعدات الإنسانية الضرورية للغاية.

8- منذ بدء الحرب، تعرّضت غزة لتدمير متزايد للمنازل والبنية التحتية المدنية، وصار من الصعب الوصول إلى مسكن ورعاية صحية وأغذية ومياه وخدمات صرف صحي، ولم يعد من مكان آمن، وارتفعت معدلات الوفيات والإصابات. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ترسخ الاحتلال بزيادة النشاط الاستيطاني، واستمرار مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، وفرض قيود على إمكانية الوصول إلى الخدمات واتخاذ تدابير عسكرية أخرى، وانتهاك حقوق الفلسطينيين.

9- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قبل بدء الحرب على غزة، تعرّض 880 فلسطينياً للقتل في الأرض الفلسطينية المحتلة (من بينهم 15 امرأة و8 فتيات)، و18,707 آخرون لإصابات (من بينهم 417 امرأة و182 فتاة)⁽⁸⁾.

1- السياق الأمني في غزة

10- تدهور وضع النساء والفتيات في غزة بشكل كبير منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ودفع الدمار الواسع النطاق والتهديدات المباشرة على الحياة والأمن جميع السكان تقريباً البالغ عددهم 2.23 مليون إلى النزوح، معظمهم مرات عديدة.

11- ومن 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، قُتل 38,243 فلسطينياً في غزة (من بينهم 10,569 امرأة و15,919 طفلاً)، وأصيب 88,033 بجروح⁽⁹⁾. وتشير التقديرات إلى بقاء نحو 10,000 جثة تحت الأنقاض⁽¹⁰⁾، وأبلغ عن فقدان 4,700 امرأة وطفل⁽¹¹⁾. وحتى 30 حزيران/يونيو 2024، دُمّر أكثر من 70,000 مبنى ونزح نحو 1.7 مليون شخص⁽¹²⁾.

12- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان انعدام الأمن الغذائي كارثياً، مع تزايد خطر حدوث مجاعة⁽¹³⁾. وتشير الأبحاث إلى أنّ 84 في المائة من النساء أفدن بأنّ أسرهنّ تأكل نصف كمية الأغذية أو أقلّ مقارنة بما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتبحث الأمهات والنساء البالغات عن الطعام تحت الأنقاض أو في حاويات

(7) A/HRC/56/CRP.3

(8) بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الإصابات. لا تشمل هذه الأرقام الذين تأثروا بالحرب على غزة وترد أعدادهم في القسم التالي.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/07، 2024/11/10.

(10) United Nations, 10,000 people feared buried under the rubble in Gaza, 2024

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/07، 2024/11/10.

(12) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الآثار منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بحسب التقارير، 2024.

(13) IPC, Famine Review Committee: Gaza Strip, June 2024

القمامة، وهنّ آخر من يتناولن الطعام وبأقلّ الكميات⁽¹⁴⁾. وتواجه ربّات الأسر والمسنات والنساء ذوات الإعاقة قدراً أكبر من انعدام الأمن في محاولة الوصول إلى مواقع توزيع الأغذية⁽¹⁵⁾. ولم يعد بمقدور كبار السن ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة والأطفال ذوي الإعاقة الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المناسبة، والمأوى الأمن والمتاح، والأهم من ذلك، الغذاء والمياه للبقاء على قيد الحياة⁽¹⁶⁾ (الإطار 2).

الإطار 2- وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة في غزة

تعيش النساء والفتيات المعرضات للمخاطر، مثل المسنات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، في ظروف لا يمكن حتى تصورها. فالمسنات يواجهن صعوبات بفعل الأمراض المزمنة والاعتماد على الرعاية وصعوبة التنقل بسبب العمر المتقدّم. أما الأثر على النساء والفتيات ذوات الإعاقة فدمر. وأنظمة الدعم والرعاية القليلة أصلاً انهارت بالكامل، وتدمرت أيّ بنية تحتية مادية ومعلوماتية كان يمكن استخدامها، وتعذر الوصول إلى الأجهزة المساعدة والأدوية وغيرها من اللوازم. واندثر أي أمل بحياة مستقلة وإعلاء الصوت.

واللجنة [المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة] مروّعة من رواية فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً مصابة بشلل دماغي ولاجنة في شرق رفح، حملها والداها خلال هروب الأسرة من شمال غزة إلى جنوبها وقد فقدت أجهزتها المساعدة، بما في ذلك كرسيها المتحرك، وسط الهجمات العسكرية. وإذ أرهاقها الهروب وتعرضت لمخاطره الشثّي، صرخت الفتاة بياس، "امي، انتهى الأمر. اتركيني هنا، واهربي".

المصادر: OHCHR, [Occupied Palestinian territory and Israel: UN experts call for permanent ceasefire to protect rights and futures of women and girls](#), 2023; OHCHR, [Palestinians with disabilities subject to unbearable consequences of the ongoing hostilities and violence in the OPT](#), 2024

13- وفي ظلّ الردّ غير المتناسب لإسرائيل وما نجم عنه من كارثة إنسانية، حذر خبراء مستقلون في الأمم المتحدة وعلماء في القانون الدولي من أن الأعمال التي تُرتكب في الحرب الجارية قد تُصنّف إبادةً جماعية⁽¹⁷⁾. ورداً على القتل والتدمير والتفقت المتزايد من العقاب، رفعت جنوب إفريقيا في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 دعوى قضائية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات مزعومة قامت بها إسرائيل في غزة لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل. ووجدت محكمة العدل الدولية خطراً حقيقياً بإلحاق ضرر لا يمكن جبره بحقوق الفلسطينيين في غزة، وهي مجموعة محمية بموجب الاتفاقية، وأصدرت تدابير مؤقتة في 26 كانون الثاني/يناير 2024. وأعدت التأكيد على هذه التدابير في 19 شباط/فبراير 2024، وأصدرت أوامر إضافية في 24 أيار/مايو 2024⁽¹⁸⁾. وفي 21 أيار/مايو

(14) UN-Women, [Press release: 9,000 women have been killed in Gaza since early October](#), 2024

(15) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، [نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للأزمة في غزة](#)، 2024.

(16) OHCHR, [Palestinians with disabilities subject to unbearable consequences of the ongoing hostilities and](#)

[violence in the OPT](#), 2024

(17) [.A/HRC/55/73](#)

(18) يمكن الاطلاع على التدابير المؤقتة وتفاصيل القضية على الموقع التالي: <https://www.icj-cij.org/case/192/provisional->

[.measures](#)

2024، قدم مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية طلباً لإصدار مذكرات توقيف بحق مسؤولين في إسرائيل وحماس بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سياق الحرب⁽¹⁹⁾.

2- السياق الأمني في الضفة الغربية

14- تأثرت النساء والفتيات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كثيراً بالحرب على غزة. وحتى قبل الحرب، كان عام 2023 أحد أكثر الأعوام دموية في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية⁽²⁰⁾. وبين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و3 حزيران/يونيو 2024، قُتل 508 فلسطينيين، من بينهم 124 طفلاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد قُتل 200 منهم منذ مطلع عام 2024 حتى وقت صياغة هذا التقرير (491 على يد القوات الإسرائيلية، و10 على يد مستوطنين إسرائيليين، و7 لم يُحدد ما إذا قُتلوا على يد جنود أو مستوطنين إسرائيليين). وتعرّض أكثر من 5,150 فلسطينياً، من بينهم 800 طفل تقريباً، لإصابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و3 حزيران/يونيو 2024، أكثر من ثلثهم بذخيرة حية⁽²¹⁾.

15- وفي ظلّ تدهور الوضع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ازدادت ضرورة حماية النساء العازبات، وربات الأسر، والمراهقات، والنساء ذوات الإعاقة، والمسنات. وبسبب التدمير المتواصل للبنية التحتية العامة والمدارس والمستشفيات والمسكن، والقيود على الحركة والتنقل، وإلغاء تصاريح العمل الإسرائيلية، تضررت على نحو كبير سبل عيش الفلسطينيين في الضفة الغربية وازداد انكشاف الأسر التي تعيلها نساء وأمّهات عازبات على المخاطر.

باء- آثار الاحتلال

16- قبل اندلاع الحرب الجارية على غزة، كان القطاع يعاني منذ عام 2007 من حصار منع حركة السلع والخدمات منه وإليه، بل قيّد أيضاً حركة الفلسطينيين، بمن فيهم الذين كانوا يسعون إلى السفر للاستفادة من فرص عمل أو تعليم، والذين هم بحاجة إلى علاج طبي. وفي تموز/يوليو 2023، أصدرت وزارة الصحة الفلسطينية 9,698 إحالة للخدمات الصحية المقدمة خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، شكّلت إحالات النساء 46 في المائة منها. وفي الفترة نفسها، تمّت الموافقة على 81 في المائة من تصاريح المرضى في غزة، لكنّ الموافقة على تصاريح المرافقين لم تتجاوز 49 في المائة. وفي الضفة الغربية، تمّت الموافقة على 75 في المائة من تصاريح المرضى، وعلى 73 في المائة من تصاريح المرافقين⁽²²⁾.

(19) محكمة العدل الدولية، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان: طلبات لإصدار أوامر قبض في الحالة في دولة فلسطين، 2024.

(20) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إسرائيل/فلسطين: خبراء من الأمم المتحدة يدينون تجدد أعمال العنف في الضفة الغربية المحتلة ويستنكرون قتل إسرائيل عدداً من الفلسطينيين المقيمين فيها، 2023.

(21) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 175 | الضفة الغربية، 2024.

(22) WHO, Monthly Report, July 2023.

17- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تسارعت وتيرة عمليات التهجير والهدم في الضفة الغربية، ولم تقتصر على المجتمعات الريفية والبدوية في المنطقة (ج)، بل طالت مخيمات اللاجئين والبلدات، ولا سيما في طولكرم وجنين وجوارهما. وخلال عامين، هجرت إسرائيل قسراً السكان من ستة مجتمعات للبدو والرعاة في الضفة الغربية، وهي رأس التين وعين سامية والبقة والقابون وخربة سمري وودادي التحتا(23).

18- وفي النصف الأول من عام 2023، صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 12,349 وحدة سكنية جديدة ضمن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة(24). وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هُدم 2,305 مبانٍ (198 منها مموّلة من مانحين) وهُجّر 3,862 شخصاً (1,090 رجلاً، 1,047 امرأة، 844 فتاة، 933 فتى)(25). ولهدم المنازل أثر خاص على النساء لكونها، حسب الأعراف التقليدية، مجال اختصاص المرأة، حيث يُتوقع منها أن تهتم بالاحتياجات العملية والعاطفية للأسرة.

19- وتكثفت خلال الفترة التي يغطيها التقرير عمليات الاعتقال المنهجية ضد الفلسطينيين، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والعاملات في المجال الإنساني. وفي 18 آب/أغسطس 2022، داهمت القوات الإسرائيلية مكاتب سبع منظمات مجتمع مدني فلسطينية في الضفة الغربية وأغلقتها، بما فيها اتحاد لجان المرأة الفلسطينية(26). ووفقاً للجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، هدّد جهاز الأمن العام الإسرائيلي أكثر من اثنتي عشرة امرأة من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وبعض أطفالهن، وحاول إجبارهن على وقف نشاطهن من خلال تهديدات قائمة بوضوح على أساس الجنس. وأفادت إحدى الموظفات بأنها استُهدفت عبر ابنتها التي تلقت عدّة مكالمات هاتفية من الجهاز، وأفادت موظفة أخرى بأن عملاء هددوا بالتأثير على طلب ابنتها للالتحاق بالجامعة(27).

20- وتزايد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية على نحو هائل في النصف الأول من عام 2023، بمتوسط ثلاث حوادث في اليوم، مقارنةً بحادثتين في اليوم في عام 2022 وحادثة واحدة في اليوم في عام 2021(28). ومنذ بداية الحرب على غزة، ازداد هذا المعدل إلى سبع حوادث في اليوم، وهو أعلى متوسط يومي لحوادث بين مستوطنين وفلسطينيين منذ عام 2006، يوم بدأت الأمم المتحدة بتسجيل هذه البيانات(29). ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرّض الفلسطينيون لمجموع 943 اعتداءً على يد مستوطنين إسرائيليين، ما أدى

(23) B'Tselem, [The pogroms are working - the transfer is already happening](#), 2024

(24) Peace Now, [A record number of housing units were promoted in the West Bank in only six months](#), 2023

(25) OCHA, [Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank](#), 2024

(26) شملت المنظمات الأخرى مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق- القانون من أجل الإنسان، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، ولجان العمل الصحي.

(27) [A/HRC/53/22](#)

(28) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، [تهجير الرعاة الفلسطينيين وسط تصاعد عنف المستوطنين](#)، 2023.

(29) ECHO, [Supporting Palestinian communities affected by settler violence in the West Bank](#), 2024

إلى مقتل 10 فلسطينيين وإصابة 231 آخرين بجروح، وإلى تدمير أو إتلاف أكثر من 43,000 شجرة وشتلة، وإلى إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية أخرى في 748 حادثة متفرقة⁽³⁰⁾.

21- وازداد عدد العقبات أمام التنقل، من نقاط تفتيش وحواجز طرق وبوابات وسواتر ترابية نشرتها القوات الإسرائيلية للسيطرة الكاملة أو الجزئية على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية والمنطقة H2 في الخليل) وإعاقتها ورصدها، من 645 عقبة في أوائل عام 2023⁽³¹⁾ إلى 790 على الأقل في منتصف عام 2024⁽³²⁾. وقيدت هذه العقبات الوصول إلى الخدمات والموارد، وعطلت الحياة الأسرية والاجتماعية، وقوّضت تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضرّت بسبل العيش، وأدت إلى تجزئة الضفة الغربية.

جيم- الجهود الفلسطينية للنهوض بحقوق المرأة

22- انضمت دولة فلسطين إلى عدد من الصكوك الدولية الرئيسية وشاركت فيها، لكن تقع على إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، مسؤوليات بموجب القانون الدولي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين يشكل الاحتلال والحرب عائقين رئيسيين أمام إعمال حقوق المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ينطوي التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها بحسن نية على التزامات قانونية من جانب الحكومة الفلسطينية لتعميم وحماية حقوق النساء والفتيات.

23- انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل 2014 بدون أي تحفظات أو إعلانات، وإلى بروتوكولها الاختياري في نيسان/أبريل 2019. وبصفتها طرفاً في الاتفاقية، فإن دولة فلسطين مسؤولة عن ضمان توافق تشريعاتها وسياساتها مع المعايير الدولية. بيد أن الحكومة لم تنشر بعد الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في الجريدة الرسمية.

24- ولا يزال السياق القانوني المجرأ يشكل عقبة رئيسية أمام مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية. مع ذلك، أحرز بعض التقدم في الإصلاحات القانونية المراعية لاعتبارات الجنسين تماشياً مع مضمون الاتفاقية. فقد وافق مجلس الوزراء مثلاً على النظام رقم (28) لعام 2022، وهو يعدل النظام الوطني السابق لتحويل النساء المعنفات. ويحسن النظام الجديد الوصول إلى خدمات الدعم للناجيات من العنف، لكنّ ثغرات قانونية وإجرائية لا تزال تشوبه. وسنّت دولة فلسطين أيضاً قراراً بقانون رقم (24) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 وتعديلاته، الذي يمنح إجازة أبوة لمدة ثلاثة أيام كامل للآباء. ويمكن قرار صادر عن مجلس الوزراء بشأن الموازنات القائمة على أساس الجنس، استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 05/13/01MW/SF لعام 2009 بشأن تعميم قضايا الجنسين في عملية إعداد الموازنة الحكومية، وزارة شؤون المرأة من رصد التزامات الوزارات بقضايا المرأة. وأخيراً، عدلت المراسيم رقم 29 و30 و31 لسنة 2023 ثلاثة قوانين جنائية

(30) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 175 | الضفة الغربية، 2024.

(31) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التنقل والوصول في الضفة الغربية، آب/أغسطس 2023.

(32) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 175 | الضفة الغربية، 2024.

قانون العقوبات رقم (76) لسنة 1936 في غزة، وقانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لسنة (1979)، بتجريم التمييز على أساس الجنس في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (لغرض تنفيذ القرار بقانون رقم (25) لسنة 2022 بشأن الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب). ويجدر ذكر أن دولة فلسطين لا تزال تفتقر إلى تشريعات مهمة تجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف المنزلي/الأسري والتحرش الجنسي.

25- وقدمت وزارة شؤون المرأة الاستعراض الخماسي الأخير لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30) بعنوان سنوات الجائحة والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني: تدابير الدولة لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خمس سنوات: أيار/مايو 2019-2024. وبالنظر إلى العدوان الإسرائيلي المستمر وحجم القتل والدمار، يقرّ التقرير بأنه قد يستحيل التخطيط للسنوات الخمس المقبلة. لكنّ مواجهة تداعيات الحرب، وتأمين الإغاثة لسكان غزة، وإعادة بناء القطاع تبقى من الأولويات.

26- وعموماً، تشمل المجالات الإضافية ذات الأولوية لدولة فلسطين المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة؛ التعليم الجيد والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات؛ القضاء على الفقر والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي؛ وقف العنف ضد المرأة والفتاة؛ الحصول على رعاية صحية جيدة وميسورة الكلفة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ولا سيما صحة الأم والطفل في غزة؛ المشاركة والتمثيل في الحياة السياسية؛ الرعاية والعمل المنزلي بدون أجر/التوفيق بين العمل والحياة الأسرية؛ قيادة المرأة للأعمال؛ تعميم المساواة بين الجنسين في إطار الاستدامة البيئية واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

27- وبعد الانتهاء من خطة العمل الوطنية الأولى لدولة فلسطين (2017-2019)، صدرت خطة العمل الوطنية للفترة 2020-2024، المعنية بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، تحت قيادة اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، ترأسها وزارة شؤون المرأة. وتردّد خطة العمل الوطنية الثانية مضمون الخطة الأولى من حيث التأكيد على ضرورة حماية النساء والفتيات من آثار الاحتلال، ومساءلة إسرائيل، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

28- ولم يتحقق الكثير في تنفيذ خطة العمل الوطنية وتفعيل أجندة المرأة والسلام والأمن، كما يتضح من تزايد العنف والدمار الناجم عن الحرب على غزة وتأثيرها على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. واعتبرت بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى أجندة المرأة والسلام والأمن أنها لا تراعي السياق الفلسطيني حيث طال الاحتلال العسكري وترسّخ فتسبب بتشريد وفجع أجيال عدّة.

ثانياً. الملامح الديمغرافية والصحية

ألف- الإحصاءات السكانية

29- يبلغ عدد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة حسب التقديرات 5.48 مليون نسمة (2.7 مليون من الإناث و2.78 مليون من الذكور)، يقيم 3.25 مليون منهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و2.23 مليون في

غزة⁽³³⁾. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في كانون الثاني/يناير 2022 نحو 2.5 مليون لاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعرّف 66 في المائة من سكان غزة عن أنفسهم بأنهم لاجئون⁽³⁴⁾. وغالبية السكان الفلسطينيين من الشباب، تقلّ أعمار أكثر من ثلثهم عن 14 عاماً (37.3 في المائة)⁽³⁵⁾.

التوزيع العمري للسكان (بالنسبة المئوية)

دولة فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
37.3	40.4	35.2	صفر-14 سنة
28	27.8	28.1	15-29 سنة
5.7	4.8	6.3	60 سنة وأكثر

30- متوسط حجم الأسرة في الأرض الفلسطينية المحتلة خمسة أفراد (4.7 في الضفة الغربية و5.6 في غزة)⁽³⁶⁾، وتتراص امرأة 11.5 في المائة من الأسر (12 في المائة في الضفة الغربية و11 في المائة في غزة)⁽³⁷⁾. وحسب بيانات جُمعت في عام 2021، يبلغ العمر الوسيط لدى الزواج الأول 26 عاماً للذكور و21 عاماً للإناث⁽³⁸⁾.

31- لا يزال زواج الأطفال، على الرغم من تراجع معدلاته، أمراً شائعاً في المجتمعات المعرضة للمخاطر والمهمشة، لا سيما في غزة، والمجتمعات المعزولة في المنطقة (ج)، وفي القدس الشرقية. وتشير التقديرات إلى أن 12 في المائة من الزيجات المسجلة في عام 2021 هي لفتيات دون سن 18 سنة (6 في المائة في الضفة الغربية و19 في المائة في غزة) و0.4 في المائة لفتيان دون سن 18 سنة⁽³⁹⁾.

32- ويُقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو 117,000 شخص يشكلون 2.1 في المائة من السكان، يقطن نحو 59,000 منهم في الضفة الغربية و58,000 في غزة⁽⁴⁰⁾. وتتزايد هذه الأرقام بسرعة بسبب الحرب على غزة، وقد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قلقها إذ من بين

(33) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11.

(34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي

لللاجئين، 2024/06/20.

(35) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات، 2023.

(36) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2022، 2023.

(37) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11.

(38) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08.

(39) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، 2023/04/05.

(40) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي الإعاقة،

2023/12/03.

-12-

79,562 شخصاً أصيبوا في غزة حتى أيار/مايو 2024، على الأقل هم أشخاص ذوو إعاقة، وأصيب أكثر من 1,000 طفل بإعاقة بسبب فقدان طرف أو أكثر⁽⁴¹⁾.

33- وحتى حزيران/يونيو 2024، بلغ عدد الفلسطينيين المأسورين في سجون إسرائيلية 9,300 أسير (من بينهم 74 أسيرة و250 طفلاً)، يصنّف 3,410 منهم "معتقلين إداريين"⁽⁴²⁾. ولا تقدير واضح لعدد النساء اللواتي اعتقلن أو احتجزن في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

باء- المؤشرات والاتجاهات في مجال الصحة العامة

34- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت تداعيات الاحتلال والحصار تؤثر على توفر الخدمات الصحية ومحددات الصحة وتضعف إمكانية وصول النساء والفتيات إليها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة. وأضعفت القيود الاقتصادية أيضاً التمويل العام للرعاية الصحية، إذ تعاني السلطة الفلسطينية من أزمة مالية مزمنة، تتفاقم بفعل احتجاز إسرائيل بشكل منتظم الرسوم الجمركية وغيرها من الإيرادات⁽⁴³⁾. وتضخمت جميع هذه المخاطر عقب الهجمات العسكرية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

35- وألحقت الهجمات أيضاً أضراراً بالبنية التحتية الضعيفة أصلاً للمياه والكهرباء، وأدت إلى تدهور تدريجي للقطاع الصحي في غزة، ما زاد من خطر الوفاة والعجز الدائم والإصابات غير المعالجة لدى النساء والفتيات، ونقص العلاج للذين يعانون من أمراض مزمنة. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفادت منظمة الصحة العالمية عن بدء "كارثة في الصحة العامة" في غزة، مع توقّف 26 من أصل 35 مستشفى عن العمل بسبب القصف والحصار⁽⁴⁴⁾. وقدّر البنك الدولي، في تقريره المرحلي الصادر في آذار/مارس 2024، أنّ 84 في المائة من البنية التحتية المادية في القطاع الصحي تضررت، وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نحو 700 مرفق صحي ومستشفى تأثرت أو تضررت حتى 29 نيسان/أبريل 2024⁽⁴⁵⁾.

36- ولم يعد في غزة سوى مستشفيين للولادة عاملين حتى نيسان/أبريل 2024. مع ذلك، تكافح 155,000 امرأة حامل وأم جديدة تقريباً للحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وتشير التقديرات إلى حصول 180 ولادة كلّ يوم في ظلّ ظروف قاسية، يواجهه 15 في المائة منها مضاعفات تزيد من مخاطر اعتلال ووفاة الأمهات والأطفال حديثي الولادة⁽⁴⁶⁾. مع ذلك، يقوم هذان المستشفيان أيضاً بإعطاء الأولوية للمرضى الذين هم في خطر

OHCHR, [Palestinians with disabilities subject to unbearable consequences of the ongoing hostilities and violence in the OPT](#), 2024

(42) الضمير، إحصاءات.

(43) منظمة الصحة العالمية، [A/76/15](#).

(44) WHO, [oPt Emergency Situation Update](#), 2023

(45) [E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.4](#)

United Nations Population Fund (UNFPA), ["Gaza is at breaking point": Health workers and patients describe](#) (46)

[.an unfolding catastrophe in Rafah](#), 2024; UNFPA, [UNFPA Palestine Situation Report](#), 2024

الموت على حالات الحمل⁽⁴⁷⁾. نتيجة لذلك، يتزايد عدد النساء اللواتي يدخلن المخاض في مرافق الرعاية الصحية مكتظة، وتخضع بعضهن لعمليات قيصرية بدون تخدير أو يضطرون إلى الولادة بدون أي مساعدة طبية في الملاجئ أو الخيام أو المنازل أو في الشوارع، غالباً بمساعدة أشخاص غير مؤهلين⁽⁴⁸⁾. وثمة تقارير عن نساء يتسببن بالمخاض لأنفسهن لتجنب الولادة في أثناء التنقل⁽⁴⁹⁾.

37- وتُظهر بيانات مسح أجري في رفح أنّ أكثر من 6 من 10 نساء تمت مقابلتهن وكنّ حوامل وقت إجراء المسح أو منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قد أبلغن عن حدوث مضاعفات. فعانت 95 في المائة منهن من التهابات في المسالك البولية، و80 في المائة من فقر الدم، و30 في المائة من مخاض مبكر، و50 في المائة من ارتفاع ضغط الدم. وفي الأسر التي تضم أمهات مرضعات، أبلغت نسبة 72 في المائة عن تحديات في الرضاعة الطبيعية وتلبية الاحتياجات التغذوية للأطفال⁽⁵⁰⁾. وتشير التقديرات إلى وفاة 37 أمّاً كل يوم في غزة⁽⁵¹⁾.

38- ومنذ أول شهر للحرب، أبلغت النساء والفتيات في غزة عن عدم حصولهن على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الضرورية، وعن زيادة تعرّضهن لأمراض مثل التهابات المسالك البولية⁽⁵²⁾. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرّت مواجهة النساء والفتيات لمشاكل جمّة مع عدم توفر سوى حدّ أدنى من العلاج الطبي، إذا ما توفر على الإطلاق، لا سيما في الملاجئ أو الخيام المكتظة للغاية التي تضمن الحد الأدنى من الخصوصية. كما تشير التقديرات إلى أن 690,000 من النساء والفتيات اللواتي يحتجن إلى لوازم النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية غير قادرات على التعامل مع دوراتهن الشهرية بكرامة. لذلك، تشير تقارير إلى أن بعض النساء يتناولن حبوب منع الحمل لتجنب حالات الحيض غير الصحية⁽⁵³⁾.

39- وفي الضفة الغربية، تتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات أيضاً لمخاطر متزايدة في الصحة العامة. فطالما قوضت التقسيمات الإدارية والجغرافية، فضلاً عن القيود المفروضة على البناء، وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الصحية في الضفة الغربية، فطالت الآثار بوجه خاص الفلسطينيات في القدس الشرقية، والمنطقة ج، والمنطقة H2 في الخليل، ومنطقة التماس بين خط الهدنة لعام 1949 والجدار الفاصل. وفي الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 30 أيار/مايو 2024، سجّلت منظمة الصحة العالمية 447 اعتداءً ضمن مجال الرعاية الصحية في الضفة الغربية، بما في ذلك اعتداءات على العاملين في مجال الرعاية الصحية وعلى مستشفيات

International Rescue Committee (IRC), [Pregnant women and mothers in Gaza are fighting to keep themselves and their babies alive amidst healthcare collapse, the IRC warns](#), 2024

International Planned Parenthood Federation, [With the forced closure of hospitals, midwives are a lifeline for pregnant women in Gaza](#), 2023

Save the Children, [Women self-inducing labour and facing life-threatening complications in pregnancy after nine months of Gaza conflict](#), 2024

(50) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، [العمليات العسكرية المكثفة ستجلب المزيد من الموت واليأس لـ 700,000 امرأة وفنّاءة في رفح](#)، 2024.

(51) UN-Women, [Press release: 9,000 women have been killed in Gaza since early October](#), 2024

IPPF, [Women and girls sheltering for their lives in Gaza face dire lack of sexual and reproductive health supplies, disease outbreak](#), 2023

(53) UNFPA, [UNFPA Palestine Situation Report](#), 2024

وسيارات إسعاف، وتعطيل للخدمات الطبية الحيوية، وحرمان من العلاج المنقذ للحياة⁽⁵⁴⁾. وأعاقت القيود المفروضة على التنقل، التي ازدادت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استمرارية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لأكثر من 73,000 امرأة حامل في الضفة الغربية، كان من المتوقع أن تلد 8,100 منهن في غضون 30 يوماً⁽⁵⁵⁾.

جيم- العنف ضد المرأة والفتاة

40- تواجه النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة مخاطر متزايدة للعنف على أساس الجنس بفعل الآثار المتعددة للسياسات والممارسات الإسرائيلية، والأعراف الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني. وتشير أحدث البيانات عن العنف ضد المرأة من عام 2019 إلى أن 59.3 في المائة من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرّضن لنوع من أنواع العنف على يد أزواجهن داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (52.3 في المائة في الضفة الغربية، و70.4 في المائة في غزة). في المقابل، تعرّضت 19.2 في المائة من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج لنوع من أنواع العنف على يد معتدين غير الزوج (19.8 في المائة في الضفة الغربية و18.4 في المائة في غزة)⁽⁵⁶⁾. وتعرّضت نحو 10 في المائة من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج لشكل من أشكال العنف عبر الإنترنت، في حين تعرضت 8 في المائة منهن للعنف عبر وسائل التواصل⁽⁵⁷⁾. ووفقاً لتقييم للاحتياجات متعدّد القطاعات أجري في عام 2022، أفادت 14.1 في المائة من الأسر في الضفة الغربية و14.2 في المائة في غزة بأنّ الفتيات يتعرّضن لخطر التحرش اللفظي، و6.1 في المائة في الضفة الغربية و6.5 في المائة في غزة بأنّ الفتيات يتعرضن لخطر التحرش الجنسي أو العنف الجنسي⁽⁵⁸⁾. ومع أنّ لا بيانات رسمية عن قتل الإناث، وثّق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 29 حالة في عام 2022، و14 حالة حتى آب/أغسطس 2023⁽⁵⁹⁾.

41- ويؤثر التعرّض لأشكال مختلفة من العنف بشدة على الصحة العقلية والنفسية للنساء والفتيات. ونظراً للعنف على أساس الجنس المرتكب بأشكال مختلفة داخل الأسر الفلسطينية، مثل العنف المنزلي والاعتداء الجنسي، وزواج الطفلات، تزداد الحاجة إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي⁽⁶⁰⁾. وترتفع مؤشرات الصحة النفسية كثيراً، بما في ذلك الاكتئاب والاضطراب ما بعد الصدمة، في الأسر الفلسطينية التي تبغ عن عنف ضد النساء أو الأطفال. وعموماً، تسوء حالة الصحة النفسية كثيراً لدى النساء والفتيات المعرضات لمخاطر

European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, [Palestine: statement on attacks on medical and civilian infrastructure in Gaza and the West Bank](#), 2024 (54)

.UNFPA, [UNFPA Palestine Situation Report](#), 2024 (55)

(56) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين وتعرّضن (على الأقل مرة واحدة) لأحد أنواع العنف خلال 12 شهراً الماضية حسب العلاقة مع مرتكب العنف والخصائص الخلفية ونوع العنف، 2011.

(57) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11.

.WHO, [Gender and health in the occupied Palestinian territory](#), 2023 (58)

WCLAC, [NGO Follow-Up to the Parallel Report to the Initial Report of the State of Palestine Submitted to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights](#), 2023 (59)

.Protection Cluster, [Occupied Palestinian territory \(oPt\): Gaza](#), 2022 (60)

متداخلة، بما في ذلك الصدمات النفسية والعنف والصراعات، ولدى الفتيات من أسر فقيرة قد يكون وضعها الاقتصادي أيضاً نتيجة التأثير بالصراع⁽⁶¹⁾.

42- وبسبب التهجير القسري الجماعي في غزة وتزايد انعدام الأمن، تفاقمت أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمخاطر المتعددة الأبعاد، وتحولت رعاية الأسرة تحدياً يستلزم مزيداً من الوقت ويسبب إرهاقاً ويستنزف قوى النساء والفتيات، وازدادت الضغوط على المرأة وتوقعات إعالتها للأسرة إلى حدٍ يفوق القدرة، فصارت أكثر عرضةً للوم والعنف اللفظي والجسدي من الشريك الحميم⁽⁶²⁾. وبالكاد تحصل النساء والفتيات النازحات على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة واستخدام المراض، والرعاية الصحية الحيوية، والحماية من العنف على أساس الجنس. وبسبب الاكتظاظ الشديد في الملاجئ، وانعدام الخصوصية، وندرة الضروريات يتزايد خطر التعرض للعنف على أساس الجنس، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي⁽⁶³⁾.

43- قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت 31 منظمة دولية ووطنية تقدم خدمات للنساء والفتيات لمنع العنف على أساس الجنس ومعالجته. وفي أعقاب بدء الحرب، انهار مسار الإحالة، فصار من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، تقديم خدمات لمكافحة العنف على أساس الجنس أو اتخاذ تدابير حماية في معظم الأماكن داخل غزة. كما أبلغت النازحات عن فقدان الحماية بسبب الوجود المتزايد للقوات الإسرائيلية والانفصال عن شبكات دعم الأسرة⁽⁶⁴⁾. وقد أغلق حالياً الملجأ الوحيد للنساء في غزة، وحال انقطاع الاتصالات والكهرباء دون تقديم الخدمات عن بُعد⁽⁶⁵⁾.

44- ودعا خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق في الاحتجاز التعسفي لمئات النساء والفتيات الفلسطينيات، وادعاءات الانتهاكات الحاصلة مثل الاعتداءات الجنسية⁽⁶⁶⁾. وتؤكد الشهادات التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان أن النساء المحتجزات تعرضن لعصب العينين والضرب والتجريد القسري من الملابس⁽⁶⁷⁾.

45- وفي الضفة الغربية، قد تكون الخدمات لضحايا العنف على أساس الجنس محدودة في مناطق مثل المنطقتين (ج) وH2 من الخليل، تصعبها القيود المفروضة على حرية التنقل التي تعرقل الوصول إلى آليات الدعم والعدالة (الإطار 3). ومنذ اندلاع الحرب، تعرضت النساء والفتيات، في غياب الرجال، للاستهداف والاعتداء في منازلهن من قبل مستوطنين⁽⁶⁸⁾.

(61) مجموعة البنك الدولي ومنظمات أخرى، الصحة النفسية في الضفة الغربية وغزة، 2022.

(62) CARE, Rafah Governorate: deception, destruction & death in the "safe" zone – rapid gender analysis, 2024.

(63) Gender-based Violence AoR, The Gaza Strip: gender-based violence, 2024.

(64) المرجع نفسه.

(65) UN-Women, 'Scared, exhausted, and expecting the worst' – Women in Gaza describe humanitarian crisis, 2024.

(66) United Nations, Rights experts call for probe into alleged violations against Palestinian women and girls, 2024.

(67) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أجبروني على التعري مراراً، 2024.

(68) Protection Cluster, Occupied Palestinian territory (oPt): West Bank, 2024.

الإطار 3- إمكانية اللجوء إلى العدالة في الضفة الغربية

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية إغلاقاً كاملاً على البلدة القديمة في الخليل، معطلة الحياة في المنطقة. وأدى الإغلاق إلى تقييد كامل للتنقل، فلا يُسمح لسكان البلدة القديمة بالدخول والخروج إلا في ساعات محددة. وفي أعقاب هذا القرار، أغلقت المحكمة الشرعية أبوابها أمام الزوار والمشتريات، فحُرمت نساء كثيرات من إمكانية اللجوء إلى العدالة. وتراكمت على مدى أشهر آلاف القضايا المتعلقة بالنفقة والحضانة، فحُرّم أهلٌ من رؤية أطفالهم وتوقّف النظر في العديد من القضايا، ولا حلّ في الأفق.

المصدر: [Women's Centre for Legal Aid and Counselling, Monthly Bulletin, February 2024](#).

ثالثاً- التعليم والعمل والتمثيل والمشاركة في الحياة السياسية

ألف- التعليم

46- بقي التحصيل العلمي بوجه عام مرتفعاً بالنسبة لجميع الفلسطينيين، لا سيما الإناث. وفي العام الدراسي 2021-2022، بلغ معدل المشاركة في التعليم النظامي 73 في المائة (68 في المائة للذكور و78 في المائة للإناث). وفي عام 2022، أكملت 97 في المائة من الإناث المرحلة الأولى من التعليم الثانوي و78 في المائة المرحلة الثانية، في حين بلغت النسبتان فيما يتعلق بالذكور 90 و53 في المائة. وفي التعليم العالي، وصلت نسبة الإناث إلى 62 في المائة من الطلاب المسجلين. وبلغ المعدل العام للإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأفراد (15 سنة وأكثر) 97.8 في المائة، في حين لم تتجاوز نسب عدم الإلمام بالقراءة والكتابة 1.1 في المائة للذكور و3.3 في المائة للإناث⁽⁶⁹⁾.

47- وهذه الأرقام مثيرة للإعجاب، لكنّ جميع المدارس في غزة قد أغلقت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أمام 625,000 طالب، وتضرّر أو دُمّر بالكامل 87.7 في المائة من جميع المباني المدرسية، ولم تسلم أي جامعة من التدمير⁽⁷⁰⁾. وحُرم نحو 39,000 طالب وطالبة في التعليم الثانوي في غزة من التقدّم لامتحانات الثانوية العامة في عام 2024⁽⁷¹⁾.

باء- العمل

48- بدأت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أزمة اقتصادية حادة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وانخفضت تلقائياً المشاركة في القوى العاملة. وقبل الحرب، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة قد ازدادت من 17 في المائة في عام 2021 إلى 19 في المائة في عام 2022. وازدادت مشاركة الرجل من 69 في المائة في عام 2021 إلى 71 في المائة في عام 2022. وبلغ معدل البطالة لدى النساء 40 في المائة في عام 2022 مقابل 20 في المائة

(69) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11.

(70) UNICEF, UNICEF State of Palestine Humanitarian Situation Report No. 23, 2024.

(71) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 181 | قطاع غزة، 2024.

لدى الرجال⁽⁷²⁾. وتشير التوقعات إلى ازدياد معدل البطالة السنوي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 47.1 في المائة إذا ما استمرت الحرب حتى آب/أغسطس 2024⁽⁷³⁾.

جيم- المشاركة والتمثيل في الحياة السياسية

49- تعود أحدث البيانات عن مشاركة المرأة وتمثيلها في السياسة إلى الانتخابات المحلية في الضفة الغربية للفترة 2021-2022، حيث بلغت نسبة النساء المنتخبات والمعيّنتات 21 في المائة. وتشكل النساء نحو 23 في المائة من المجلس المركزي، و19 في المائة من المجلس الوطني الفلسطيني⁽⁷⁴⁾. وخلال انتخابات 2021-2022، بلغت مشاركة النساء في التصويت 50 في المائة تقريباً، مقابل 66 في المائة للرجال، في حين اقتصرت قيادة النساء لقوائم المرشحين على 2 في المائة⁽⁷⁵⁾.

50- وعلى المستوى الحكومي، تم تنصيب حكومة جديدة في آذار/مارس 2024، تضم 4 وزيرات من 23 يتأسن وزارة شؤون المرأة، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الخارجية والمغتربين. ومن 15 محافظاً، ثمة محافظة واحدة فقط. كما تقتصر نسبة النساء على 1 في المائة من رؤساء المجالس المحلية، و1 في المائة من مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة والزراعة. وتشكل النساء نحو 19 في المائة من القضاة و18 في المائة من المدعين العامين⁽⁷⁶⁾.

51- وبين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و آذار/مارس 2024، احتُجزت نحو 240 امرأة في الضفة الغربية⁽⁷⁷⁾. وحتى منتصف أيار/مايو 2024، سُجنت 78 امرأة، إما رهن اعتقال إداري أم بتهمة "التحريض"⁽⁷⁸⁾. وحتى قبل اندلاع الحرب القائمة، كانت الاعتقالات الإدارية، بدون تهمة أو محاكمة لفترات قابلة للتجديد المتواصل، قد سجلت أعلى مستويات لها في آخر 20 عاماً⁽⁷⁹⁾. وتشير الشهادات إلى أن النساء المحتجزات تعرّضن لتتكيل شديد من ضرب، وتهديد بالاغتصاب والاعتداء الجنسي، وعمليات تفتيش مهينة تُنزع فيها الملابس، وعمليات تفتيش جماعية بدون ملابس، وتحرش جنسي لفظي، واستخدام للحويض كوسيلة للضغط الجسدي والنفسي، وانتهاك

(72) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11.

International Labour Organization and PCBS, [Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods](#) (73) in the occupied Palestinian territory: Bulletin No. 4, 2024.

(74) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08.

United Nations Development Programme (UNDP), [Women's representation in local government: new evidence from the West Bank](#), 2023.

(76) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08.

(77) Addameer, [On international Women's Day 2024: the deadliest year for Palestinian women](#), 2024.

(78) الضمير، إحصاءات.

(79) بتسليم، رقم قياسي منذ 20 عاماً: في آذار 2023 احتجزت إسرائيل 1,002 فلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، 2023.

للمعتقدات الدينية عن طريق نزع الحجاب بالقوة⁽⁸⁰⁾. وتنضوي هذه الاعتقالات في نمط أوسع نطاقاً من عمليات المداهمة والاحتجاز المكثفة في الضفة الغربية، شملت عمليات توغل ليلية عنيفة وتدمير للممتلكات. وفي ظل مخاطر العنف من قبل المستوطنين والاعتقال والاحتجاز التعسفيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، تحبس النساء والفتيات أنفسهن في المنزل فيجرمن من سبل كسب العيش⁽⁸¹⁾.

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

52- لا يمكن فصل المخاطر والتهديدات التي تواجهها النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة عما يعاني منه جميع الفلسطينيين من حرمان، وانتهاك للحقوق، وأزمات إنسانية طال أمدها. ولن تتمكن المرأة الفلسطينية من التمتع بحقوقها مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته، ومنها العنف ضد الفلسطينيين. بالتالي، يجب أولاً وقبل كل شيء وضع حدٍّ فوري للحرب على غزة، وزيادة المساعدة الإنسانية بأضعاف، وإعادة الإعمار بنهج كلي شامل لجميع الجوانب مراعيًا لاعتبارات الجنسين، تشارك فيه بفعالية النساء والفتيات.

53- وتتناول التوصيات التالية جانبين لوضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة. تركز المجموعة الأولى من التوصيات على الوضع في غزة، والخطوات اللازمة لإنهاء التبعية وضمان المشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني، بما فيه النساء والفتيات، في التعافي من الاحتلال والصراع. وتركز المجموعة الثانية على الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية والجهات الفلسطينية الأخرى للنهوض بحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات ومشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

54- تستند المجموعة الأولى من التوصيات إلى مبادئ الإسكوا والعناصر الأساسية للتعافي المستدام في غزة⁽⁸²⁾. ولا ينبغي اعتبارها بديلاً عن إزالة العامل الأكثر إعاقة للنهوض بحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات وبظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، وهو الاحتلال الإسرائيلي والسياسات والممارسات التي تعتمد عليها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. يجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعن عدم الوفاء بالتزاماتها، لا سيما تجاه جميع النساء والفتيات الفلسطينيات.

55- تستلزم الخطوة الأولى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة بدون قيود. ويجب أن تُلبي هذه المساعدات أيضاً الاحتياجات الصحية والتغذوية الضرورية لسكان غزة. وفيما يتعلق بمبادئ الإسكوا، ينبغي أن يضمن التدخل ما يلي:

WCLAC, [Sexual Violence against Palestinian Women: Submission to the UN Special Representative on](#) (80)

[.Sexual Violence in Conflict](#), 2024

OHCHR, [Occupied Palestinian territory and Israel: UN experts call for permanent ceasefire to protect rights](#) (81)

[.and futures of women and girls](#), 2023

E/ESCWA/31/9 (82)

- توطيد الملكية الفلسطينية لجميع مراحل التعافي والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعمها.
- تحديد سياق للتعافي والتنمية يعالج الظروف الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته.
- اعتماد نهج قائم على القانون الدولي للتعافي والتنمية.
- إعادة النظر في الروابط الاقتصادية الفلسطينية داخلياً ومع البلدان العربية.

56- ينبغي صون هذه المبادئ من عدسة متعددة الجوانب تضمن المشاركة الكاملة للنساء والفتيات الفلسطينيات وتراعي أوضاعهن، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة والأرامل والأسر التي تعيلها امرأة والمسنات. فالنساء والفتيات في الجبهة الأمامية لجهود إعادة الإعمار، ولا بد من سماع أصواتهن وتلبية احتياجاتهن. عندها فقط يمكن التخفيف من الآثار المدمرة للاحتلال والصراعات المتتالية على دولة فلسطين وشعبها.

57- وتركز المجموعة الثانية على الحكومة الفلسطينية والجهات الفلسطينية الأخرى لصون حقوق جميع النساء والفتيات الفلسطينيات وتمكينهن. على الحكومة، بمشاركة كاملة من منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، الإسراع في اعتماد إصلاحات تشريعية تضمن العدالة والمساواة بين الجنسين للمرأة. وبدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي، على الحكومة أن تستثمر في التنفيذ الفعال للسياسات لمعالجة الفوارق بين الجنسين، لا سيما في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتوطيد أمن النساء والفتيات ورفاههن. وينبغي أن تضمن التدابير ما يلي:

- سنّ تعديلات تشريعية ومواءمة القوانين مع الالتزامات الدولية، لا سيما إقرار قانون العقوبات الفلسطيني الموحد، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة.
- زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ومنع نشوب النزاعات والمصالحة الوطنية، في ضوء أجندة المرأة والسلام والأمن وغيرها من الأطر الدولية ذات الصلة.
- تغيير السلوكيات والممارسات السلبية لتعميم التكافؤ بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء دولة فلسطين.